

**بيان
المجموعة العربية**

الذي أدلى به

**سعادة محمد بن عقيل باعمر
نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية لشهر فبراير 2009م**

حول " الجفاف "
خلال الإجتماع التحضيري للدورة الـ (17) للجنة التنمية المستدامة

نيويورك، 25 فبراير 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

في البداية أود أن أؤكد على دعم المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه وفد السودان نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين حول الجفاف.

السيدة الرئيس،

تولي معظم الحكومات العربية اهتماماً متزايداً بظاهرة الجفاف بسبب تكرار موجاته في المنطقة العربية والأضرار التي تنتج عنه بما يمثل تحدياً أمام الدول العربية خاصة في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات مناخية أدت إلى زيادة موجات الجفاف وارتفاع حدة التصحر في العديد من مناطق العالم ، كما يتجلى بوضوح تأثير الجفاف على الدول العربية التي يعاني معظمها من موجات متكررة من الجفاف تباينت شدتها وفتراتها نتيجة التذبذب في كميات الأمطار، وتؤثر بصورة مباشرة على النشاط السكاني خاصة في المناطق الريفية والصحراوية نتيجة تدني الإنتاجية الزراعية إضافة الي الآثار السلبية على الثروة الحيوانية وهو ما انعكس سلباً على السكان وعلى الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في تلك المناطق، كما أدى في كثير من المناطق الي تدمير المراعي الطبيعية وتدهور الأراضي ، إضافة الي زيادة نزوح السكان للمدن وتأثر طبيعة النشاط السكاني .

وقد أحرزت الدول العربية بعض التقدم في التعامل مع الظروف الناجمة عن الجفاف ولكنها تحتاج إلى الانتقال من نهج إدارة الكوارث إلى نهج إدارة المخاطر. وتشارك الدول العربية حالياً في ورشات العمل والشبكات وبرامج البحث الإقليمية والدولية التي تهدف إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الجفاف.

ولمواجهة التحديات التي يشكلها الجفاف بنجاح، تقترح المجموعة العربية القيام بما يلي:

1. العمل على إنشاء وتفعيل مراكز للإنذار المبكر بالجفاف تعنى بضمان التدفق المستمر للبيانات العلمية والمناخية والمؤشرات ذات الصلة، وتحديد الإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر الجفاف والتخفيف منها.
2. دعم سبل التنبؤ بالجفاف عن طريق اعتماد نظم المراقبة الميدانية، ونظم الاستشعار عن بعد والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام هذه المؤشرات كجزء من تقنيات متكاملة للتعلم في فهم طرق التنبؤ بأحداث الجفاف، والتعاون مع المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة بهدف تبادل المعلومات ونقل الخبرات وبناء القدرات الوطنية .

3. تحديد ووضع خرائط للمناطق الزراعية البيئية المتجانسة من حيث ظروف المناخ، وخصائص التربة، والمناظر الطبيعية، والموارد المائية، واستخدامات الأراضي . فهذه الأدوات تساعد في تحديد الأنماط المعرضة للجفاف، ورسم خرائط لمخاطر الجفاف، واختيار الاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من أضرار الجفاف وإدارته؛
4. وضع وتطوير تدابير للحد من الجفاف والتكيف مع التغير المناخي المحتمل، وبحث الآثار المحتملة وصياغة خطط لحماية المناطق الساحلية الطويلة في المنطقة .
5. الدعوة لزيادة دمج الأدوات المالية والعمل على تضافر الجهود الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية لتدهور الأراضي والتصحر والجفاف والتغير المناخي.
6. وضع حزمة من السياسات وتبني استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ والتحقق من الآثار المحتملة لموجات الجفاف ووضع خطة لحماية المناطق الساحلية من اثر الجفاف أو ارتفاع مستوى سطح البحر أو زيادة ملوحة المياه الجوفية.
7. تبني سياسة تنمية زراعية تهدف إلي دعم أنشطة المراكز المتخصصة لإنتاج نباتات أكثر تحملاً للجفاف والعمل على نشرها في المناطق المتأثرة بالجفاف، إضافة إلى توفير رعاية بيطرية مستمرة للثروة الحيوانية أثناء مواسم الجفاف .
8. تنفيذ مشروعات للتشجير وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة بالجفاف من خلال زراعة المراعي والأشجار المثمرة مثل الزيتون والتين .
9. ضرورة إدماج الجمعيات الأهلية والسكان وبخاصة المرأة والطفل في مشروعات التنمية المحلية والإرشاد لمواجهة الآثار السلبية للجفاف على المجتمعات العربية خاصة الريفية والصحراوية منها .
10. ضرورة تقديم الدول المتقدمة الدعم لسياسات وجهود الدول النامية لمواجهة الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ مع التركيز على أهمية نقل التكنولوجيا كأساس لدعم جهود الدول النامية لتحقيق التنمية وذلك في إطار التعاون الثنائي والإقليمي وفي إطار مبادرات التنمية الأفريقية بما فيها مبادرة النيباد.

وختاماً، السيدة الرئيس، تود المجموعة التأكيد مجدداً على أن هناك مسؤولية دولية جماعية لحماية الحق في التنمية لجميع الشعوب، وعلى أهمية إتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض حق الشعوب في التنمية، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الإحتلال الأجنبي، بحيث يتوفر لهم المناخ المناسب لحياة لائقة وكرامة تمكنهم من العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وشكراً،،،